

الرد على تقرير السادة / الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١

الرد	الملاحظة
<p>مساحة ٤٣ الف متر مربع المثبتة بدفاتر الشركة بمبلغ ٨٩ الف جنيه محل النزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية تنقسم الي ٣ قطع و بيانها كالتالي :- القطعة الاولى: - بمساحة ٦٠٤٢.٣٤ م٢ - مستأجرة من محافظة الإسكندرية بالعقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ شهر عقاري الإسكندرية . - تحصلت الشركة على حكماً في الإستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة استئناف عالي الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ والذي ثبت بموجبه الوعد بالبيع - التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ . - و صدر قرار المستشار القانوني للمحافظة وجهاز حماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير (١٩٧٠) بسعر المتر ١.٧٥ جنيهاً . وتم إجراء واتخاذ الشهر ولم يوقع مندوب الدولة والمفوض وعليه تم الإلتجاء للقضاء لإلزام جهة الإدارة بتحرير عقد البيع النهائي . بإقامة الدعوى رقم ٥١٦٤ لسنة ٢٠١٧ م . ك الإسكندرية ضد : محافظ الإسكندرية - وآخرين بطلب : إلزام بالتوقيع على صحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع بالشهر العقاري - وتحرير عقد البيع النهائي طبقاً للحكم الصادر في الإستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق س.ع الإسكندرية - بصحة ونفاذ الوعد بالبيع . - وتم تقديم طلب الشهر بالمأمورية المختصة بالشهر العقاري وتم سداد قيمة الرسوم لهيئة المساحة بمبلغ ٤٨٣٢٠ جنيهاً - للمعينة وعمل كشف التحديد (مع الدعوى رقم ٤</p>	<p>لم تنته الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكيه و تسجيل ارض بمصنع محرم بك بمساحة نحو ٤٣ الف متر مربع مثبتة بدفاتر الشركة بنحو ٨٩ الف جنيه وهى محل نزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية و التى تطالب بمقابل انتفاع عنها بنحو ٢٢٢ مليون جنية حتى عام ٢٠١٨ و لم تقم الشركة بدراسه تكوين اى مخصصات لمقابله تلك المطالبات و نظرا لجوهرية الموضوع ولازالت القضايا متداوله مع محافظة الاسكندرية يتعين اتخاذ اللازم و تكوين المخصصات اللازمة لمقابله مطالبات محافظة الاسكندرية و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

لسنة ٢٠١٨ م . ك) لعمل كشف التحديد المساحي ولم يتم الإنتهاء منه لعدم وجود استثمارات مساحية لأرض قطاع مصانع محرم بك - وجاري تحرير وإعداد خرائط وإستثمارات مساحية - عن طريق الهيئة العامة للمساحة - والمكتب المساحي بالشهر العقاري .

- وكان محدد لها جلسة ٢٠١٨/١٢/٢٧ وكان المتبع أن تقرر المحكمة حجزها للحكم في حالة عدم ورود الصحيفة المشهورة - وتقضي برفض الدعوى أو عدم قبولها - وعليه تركت الدعوى للشطب على أن تجدد خلال المواعيد القانونية .

وسبق للشركة التحصل على حكماً بصحة ونفاذ الوعد بالبيع في الإستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق س . ع الإسكندرية عن تلك المساحة .

وهناك دعوى رقم ٣٣٢٥ لسنة ٢٠١٨ براءة ذمة الشركة عن أي دين مطالبة بالأجرة - او مقابل الإنتفاع عن الثلاث قطع أراضي - منها تلك القطعة مؤجلة لجلسة ٢٠١٩/٣/٢١ للمذكرات .

والدعوى ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ م . ك ضد محافظ الإسكندرية ورئيس حي وسط وجهاز حماية أملاك الدولة بطلب :

١- بإلزام بإبرام وتحرير عقد البيع النهائي عن الأرض الكائن عليها مصانعها بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٩٦ المنشية الجديدة أرقام ٥١٧ - ٥٢٨ - ٦٠٩ - خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك (ثلاث قطع متداخلة والبالغ مساحتها ٤٣٤٥١.٧٨ متراً مربعاً ..) منها هذه القطعة بالشروط الواردة بعقدي الإيجار المسجلان أرقام ٤٠٨٧ و٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ توثيق الإسكندرية .. وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .



لقاء الثمن المقرر بعقود الإيجار وإنذارات العرض والإيداع
المسدة من الشركة المدعية إعمالاً لشروط عقود الإيجار.

وما يترتب على ذلك من آثار - لإنعقاد الوعد بالبيع بإيجاب
وقبول والتزام الشركة المدعية بشروط الوعد بالبيع وسداد
الثمن بإنذار عرض .

٢- وبطلب براءة ذمة الشركة المدعية عن أي دين أجرة
أو مقابل إنتفاع فيما زاد عن خمس سنوات لسقوط الحق
في المطالبة به .

٣- عدم أحقية المدعى عليهم في المطالبة بالمبالغ المالية
موضوع إنذارات الحجز لعدم الاستحقاق - والبطلان وعدم
الاعتداد بالمطالبات المالية الموجهة من المدعى عليهم
للشركة المدعية .

٤- براءة ذمة الشركة المدعية عن ثمة مبالغ مالية تخص
الأرض موضوع التداعي لإنعقاد الوعد بالبيع بإيجاب وقبول
والتزام الشركة المدعية بشروط الوعد بالبيع وسداد الثمن
بإنذار عرض .

مع الزامهم بالمصروفات ومقابل الأتعاب ..

- وتم مباشرتها أمام لجنة مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية

- تم إيداع التقرير فيها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٢ وتبين عدم تنفيذ

الخبير لكامل منطوق الحكم التمهيدي - ومخالفته لأحكام

القضاء - بشأن الحكم الصادر للشركة بصحة و نفاذ الوعد

بالبيع - والإلتفات عن مستندات هامة وفاصلة .. والخطأ في

تفسير بنود العقد فتم التقدم بمذكرة بالطعن على تقرير

الخبراء وصدر حكماً تمهيدياً بقبول اعتراضات الشركة على

تقرير الخبير وإعادتها لمكتب خبراء وزارة العدل لمباشرتها

على ضوء الإعتراضات المبداءة من الشركة . وكان محدد

لنظرها جلسة ٢٠١٩/١/٢٢ .

- قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧ لنظرها مع

الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ للإرتباط .



القطعة الثانية

والبالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨ متر مربعاً مستأجرة من محافظة الإسكندرية بالعقد المسجل ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية .

مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م . ك الإسكندرية .

موضوع الدعوى :

بدايتها :

- طعن على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالإمتناع عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وقيد برقم ١٦١٣٠ لسنة ٦١ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية .

- قضي فيها بجلسة ٢٠٠٩/١٠/١٧ بالإحالة لمحكمة الإسكندرية الابتدائية .

وقيدت برقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلي الإسكندرية

ضد : محافظ الإسكندرية - وآخرين

بطلب

- إلزام جهة الإدارة بإبرام وتحرير عقد البيع النهائي عن قطعة الأرض المذكورة لقاء ثمن قدره ٢١٤٤٤.٠٦٥ جنيهاً - براءة ذمة الشركة الطالبة عن أي دين أجرة - فيما زاد عن خمس سنوات من تاريخ المطالبة وما زاد عن مبلغ ٢٠٩١١.١٧ جنيه أجره سنوية .

وبجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكماً تمهيدياً بالدعوى بإحالتها لمكتب خبراء وزارة العدل ليبحث الدعوى .. وتم مباشرتها أمام لجنة من مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية .. وتم إيداع التقرير .. وثبت لنا من التقرير عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي .. وعدم إعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة .. والاتفات عن مستندات هامة وفاصلة ..

- فتم إيداع مذكرة بالإعتراضات على تقرير الخبراء - وتم إعادة الدعوى للخبراء .

- وتم مباشرتها أمام اللجنة وتم تقديم المستندات والمذكرات



المؤيدة لموقف الشركة ومركزها القانوني - وتم إيداع التقرير فيها - وإن كان في بعضه لصالح الشركة - إلا أنه قد شاب بعض الأخطاء الفنية - بشأن شروط التملك بشروط المصانع - والخطأ في تفسير بنود العقد .
- قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧ لنظرها مع الدعوى رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ للإرتباط .

القطعة الثالثة

- مساحتها ٢٠٥٥٢.٦٩ متراً مربعاً بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ من محافظة الإسكندرية .
وهي موضوع الدعوى رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ م . ك الإسكندرية - مع باقي القطع (الأولى والثانية) بطلب بإبرام وتحرير عقد البيع النهائي (ثلاث قطع متداخلة والبالغ مساحتها ٤٣٤٥١.٧٨ متراً مربعاً ..) بالشروط الواردة بعقدي الإيجار المسجلان أرقام ٤٠٨٧ و ٥٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ توثيق الإسكندرية .. وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .

لقاء الثمن المقرر بعقود الإيجار وإنذارات العرض والإيداع المسددة من الشركة المدعية إعمالاً لشروط عقود الإيجار . وبطلب براءة الذمة عن أي دين أجره أو مقابل إنتفاع فيما زاد عن خمس سنوات لسقوط الحق في المطالبة به .

- وتم مباشرة الدعوى أمام لجنة من مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية .. وتم إيداع التقرير .. وثبت لنا من التقرير عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي .. وعدم إعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة - والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة قدمت أمامه فتم إيداع مذكرة بالإعتراضات على تقرير الخبراء .

- وصدر حكماً تمهيدياً بقبول اعتراضات الشركة على تقرير الخبير وإعادتها لمكتب خبراء وزارة العدل لمباشرتها على ضوء الاعتراضات المبداءة من الشركة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

- وتم إيداع التقرير فيها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٢ وتبين :

** عدم تنفيذ الخبير لكامل منطوق الحكم التمهيدي -
ومخالفته لأحكام القضاء - بشأن الحكم الصادر للشركة
بصحة ونفاذ الوعد بالبيع - والالتفات عن مستندات هامة
وفاصلة .. والخطأ في تفسير بنود العقد ، فتم التقدم بمذكرة
بالطعن على تقرير الخبراء وكان محدد لنظرها جلسة
٢٠١٩/١/٢٢ قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧
لنظرها مع الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ للإرتباط .

وذلك :

- للمعاملة أسوة بالقطع الأخرى نظراً لكون الشركة قامت
بسداد القيمة والثلثن بالسعر المقرر وقت التأجير بموجب
إنذارات العرض التالية :

- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧.٢ جنيهاً
عن مساحة ٢٠٥٥٢.٦٩ م٢ - مسلم لموظف خزينة جهاز
حماية أملاك الدولة - فتحي مرسي أحمد .
- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨.١٦
جنيهاً عن مساحة ١٦٨٢٥.١٨ م٢ ومساحة ٦٠٤٢.٣٤ م٢ .

** ومما سبق يتضح أن الشركة قامت بسداد قيمة الأرض
طبقاً لشروط عقد الإيجار البند الحادي عشر منه - والوعد
بالبيع بشروط المصانع تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم
٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .

وتم سداد مقابل الإنشغال والأجرة حتى عام ٢٠٠٠ .

المطالبات المالية

فوجنت الشركة بمطالبات من جهاز حماية أملاك الدولة
بمبالغ مالية باهظة لا تتناسب مع الواقع - و لم تتوصل
لأسس المحاسبة التي بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة



بمخاطبة الجهات السيادية لأكثر من مرة و آخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لترك الأمر للقضاء وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية أملاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم فى المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضى وقبل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام. كذلك ستقوم الشركة بعرض الأمر على الهيئة العامة للإستثمار بالقاهرة لإحالة هذا الموضوع للجنة الوزارية لفض المنازعات وذلك لتقنين وضع الأرض من حيازة إلى ملكية بالنسبة للثلاث قطع وفي حالة إنهاء الموضوع لصالح الشركة سوف يتم التنازل عن القضايا المرفوعة من الشركة ضد المحافظة .



بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :-
٢١٤٠٠ م تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري و المساحة لاشهار قرار التاميم بعد الحصول علي قرار التقويم للشركة الحديثة للاغذية و جاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم .

عدم قيام الشركة بإثبات و نقل ملكيه و تسجيل اراضى بمصنع محرم بك بمساحه ١٤٠٠ م مربع الت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية فى ١٩٨٨/٦/٩ و كذا مساحه نحو ١٧ الف متر مربع الت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتاميم بعض الشركات و المنشآت وكذا ارض و عقارات الت اليها بمحافظة المنوفية و مدينة السادات لمبادله مديونية العميل / احمد عبد الحميد الفلاح يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب

<p>وقد قامت الشركة بتقديم خطاب السيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الوارد تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب رقم ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٢٠١٨ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ . وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>اما بالنسبة للاصول التي الت للشركة مقابل مديونية العميل / احمد عبد الحميد الفلاح . فقد تم عرض بيع قطعة الارض بمدينة قويسنا بمساحة ١٥٣١ متر مربع و كذلك مباني مدينة السادات للبيع بجلسة المزاed العلنى بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٩ و تم بيع الارض اما مباني مدينة السادات و نظرا لعدم الوصول للسعر المناسب فقد تم رفض البيع .</p>	
<p>هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م.ك اسكندرية و قد تم احالتها للخبير وكان آخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والجلسة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ ، وقد أجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للإطلاع على تقرير الخبير والإعلان .</p> <p>ويتم المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة وسيتم اتخاذ ما يلزم بشأن تقدير قيمة الاضمحلال المتوقع لتلك الوحدة فى ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداولة مع المقاول وما تسفر عنه أعمال التطوير لمحور المحمودية .</p>	<p>تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٣.٢٨٦ مليون جنيه قيمة مشروعات مرحله منذ سنوات و لم يتم الانتهاء منها مما حال دون استفادة الشركة منها حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ منها نحو ٢.٩٢٥ مليون جنيه قيمة مشروع وحده السيليكات بمصنع المستخلصة تبين عدم استلامها لوجود عيوب فى التصنيع و الموضوع محل نزاع قضائى بالدعوى رقم ٢٠٠٨/ ٣٨٧١ .</p> <p>يتعين اتخاذ اللازم للاستفادة من الاموال العاطلة و تقدير قيمة الاضمحلال فى تلك المشروعات لعدم الاستخدام ومراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال</p>
<p>سيتم التسوية فور ورود الأسعار النهائية .</p>	<p>تم تقدير اسعار الزيت الخام (صويا - عباد) المورد لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ باسعار تزيد عن اخر سعر محدد بمعرفة الشركة القابضة و الذى تم فى يوليو ٢٠١٨ مما ترتب عليه زيادة فى قيمة المستخدم من الزيوت بنحو ١.٣٨١ مليون جنيه و تقدير المخزون ٢٠١٨/١٢/٣١ من خامات الزيوت بنحو ٤٩٦ الف جنيه</p> <p>يتعين التصويب و مراعاة اثر ذلك على قيمة المخزون من خامات الزيوت و الانتاج التام وغير التام فى ٢٠١٨/١٢/٣١</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

سبق تشكيل لجنة بالقرار ٢١٧ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٣ هذا وقد قامت اللجنة بدراسة الطاقات الإنتاجية المتاحة لأقسام إنتاج الصابون والتجفيف بالمنظفات بقطاع مصانع محرم بك وقد أسفرت أعمال اللجنة عن الآتي :-

أولاً - فيما يخص أقسام إنتاج الصابون

يتكون القسم من ثلاث خطوط إنتاج كل خط يحتوي على وحدة تجفيف ووحدة تجهيز وهي مقسمة كالآتي :

أ - خط (١) لإنتاج صنف صابون تواليت بأحجام مختلفة تغليف ورق وبريستول .
ب- خط (٢) لإنتاج صنف صابون تواليت بأحجام مختلفة تغليف بروبيلين.

ج - خط (٣) لإنتاج صابون الغسيل بأحجامه المختلفة.

وأن هذه الخطوط تاريخ انشائها وتشغيلها وطاقاتها الإنتاجية كالآتي :

أ - خط (١) خط (٢) لإنتاج صابون التواليت تم تشغيله عام ١٩٩٥ بطاقة ٢ طن/ساعة .

ب- خط الغسيل تم تشغيله عام ١٩٧٠ بطاقة إنتاجية ٢ طن / ساعة .

ونظراً للأسباب الآتية بعد فقد انخفضت الطاقة الإنتاجية لتلك الخطوط بنحو ٨٠% وهي :

١- قدم هذه الخطوط الإنتاجية وقلة كفاءتها بمرور الوقت من وحدات تجفيف واسطمبات وماكينات تغليف .

٢- إحلال سكاكين تقطيع يدوية محل السكاكين الآلية نتيجة عدم توفير قطع غيار أصلية بالسوق المحلي .

٣- إحلال قطع غيار لوحات التجفيف والاسطمبات وماكينات التغليف بقطع غيار محلية لعدم توافر قطع غيار

أصلية بالسوق المحلية وهي أقل كفاءة من القطع الأصلية نظراً لتقدم هذه الطرازات .

تم تخفيض تكلفة الانتاج عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢٢.٠٦٩ مليون جنية تمثل قيمه اجور و مستلزمات سلعية و خدمية لاقسام انتاجية لانتاج المنظفات لا تعمل بكامل طاقتها و كذا اقسام انتاجية متوقفة و تم ادراج القيمة بحساب المصروفات الادارية و العمومية و بما يؤثر على تكلفة مخزون الانتاج التام في ٢٠١٨/١٢/٣١ دون اعداد دراسته فنية و مالية لتحديد تكلفة منتجات الشركة . يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب



٤- تهالك السقف الخاص بقسم المصينة وتم طلب استشاري من كلية الهندسة للكشف على السقف وتحديد الإجراء المتبع وهذا يؤدي إلى التشغيل بحرص مما يؤدي إلى خفض الطاقة الإنتاجية خلال الفترة الحالية أيضاً .
وعليه قامت الشركة بتحريك عمالة أقسام الصابون خلال فترات التوقف لأقسام إنتاج الزيت .

ثانياً : فيما يخص قسم التجفيف

أن هذا القسم قد تم توريده عام ١٩٩٤ وبدأ التشغيل في عام ١٩٩٥ بطاقة إنتاجية ٥ طن / ساعة بكثافات عالية وبناء على اختلاف المواصفات المطلوبة محلياً ومع مرور الوقت انخفضت الطاقة الإنتاجية إلى ٢٠% من الطاقة الإنتاجية. وذلك للأسباب الآتية :

- ١- تهالك خط الإنتاج وقلة كفاءته مع مرور الوقت وكثرة الأعطال المتكررة مما يلزم أعمال صيانة بصفة مستمرة .
- ٢- إحلال قطع الغيار الأصلية القادمة من شركة باليستر (Ballestra) بقطع غيار محلية لعدم توافر قطع الغيار الأصلية بالسوق وهي أقل كفاءة من القطع الأصلية وذلك نظراً لعدم هذه الوحدة وعدم وجود قطع الغيار المستوردة الخاصة بها مما أدى إلى ضعف الإنتاج .
- ٣- إحلال قطع غيار ماكينات التعبئة بقطع غيار محلية لعدم توافر قطع الغيار الأصلية بالسوق المحلي وهي أقل كفاءة نظراً لعدم هذه الماكينات مما أدى إلى ضعف كفاءتها وضعف الإنتاج بها مع توقف تام لماكينات عبوة العلب وذلك لإختلاف الأذواق بالسوق المحلي عما سبق .
- ٤- مع الأخذ في الإعتبار أن مصانع المنظفات (مصانع كيميائية) وهذا يؤدي إلى عمليات تآكل مستمر في جميع خطوط الإنتاج والطلبية الخ مما يؤدي إلى كثرة الأعطال.
وعليه قامت الشركة بتحريك عمالة قسم التجفيف بالمنظفات خلال فترات التوقف لأقسام إنتاج الزيت .



<p>تم عمل الدراسة الفنية لهذه الكميات وكذلك التحاليل المعملية اللازمة وتم عمل عدة تجارب لمعرفة إمكانية استخدامها في الإنتاج خلال المراحل المختلفة وعليه تم التوصل إلى استخدام هذه الكمية في الإنتاج بنسبة من ٥% إلى ١٠% وتم تطبيق ذلك فعلياً وسيبقى أثر ذلك في المراكز المالية التالية .</p> <p>وسيتم معالجة فرق الأسعار للكميات التي تم تقييمها في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتخص الفترة حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ طبقاً لمتوسطات الأسعار في ذلك الوقت .</p> <p>وكذلك الزيادة التي تمت في الكمية خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ سيتم تقديرها بمتوسطات أسعار الفترة ومعالجة الأثر في المركز المالي في ٢٠١٩/٣/٣١ .</p>	<p>تضمن مخزون الانتاج غير التام في ٢٠١٨/١٢/٣١ مصنع محرم بك نحو ٨٤٤ جنية قيمة اصناف مختلفة تحت التشغيل تم تقديرها بكمية ١٤٩ طن بمتوسط ٥٦٦٣ جنيها / طن منها نحو ١٢٠ طن مرحلة من ٢٠١٨/٦/٣٠ سبق ان قدرتها الشركة بنحو ٢٠٠٠ جنيها / طن و لم يتم استخدام اى منها فى الانتاج و لم تقدم الشركة دراسه فنية و مالية لتحديد كيفية استخدامها او الافصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب</p>
<p>تم اجراء التصويب اللازم بالتسوية رقم ١٠٤٦ ع ١٠٤٦ عمليات يناير ٢٠١٩ وجاري السير في إجراءات الطعن على قرار النيابة العامة .</p>	<p>تضمنت الارصدة المدينة الأخرى نحو ٣.٩١٤ مليون جنية قيمة عجز فى ارصدة الزيوت و مواد خام بمصنع دمنهور طبقا لجرد اجرته الشركة فى ٢٠١٨/٢/١ (كمية ٢١٠ طن زيت، ١٦.٥١٥ طن هكسان)</p> <p>انتهت تحقيقات النيابة العامة المحال اليها التحقيق فى القضايا ارقام ٢٠١٨/١٣٣٧، ٢٠١٨/١٠٤٩، ادارى قسم دمنهور الى حفظ التحقيق اداريا و عدم ثبوت وجود العجز واستبعاد شبهه جرائم العدوان على المال العام</p> <p>يتعين اجراء التصويب اللازم بتسوية الرصيد المدين للعجز و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .</p>
<p>تم اجراء التصويب بالتسوية ١٠٢١ ع ١٠٢١ / ٢٠١٩</p> <p>تم عمل التصويب اللازم.</p>	<p>لم يتم تحميل مصروفات الفترة بنحو ٩٦٢ الف جنية كما يلي : نحو ٥٦٩ الف جنية قيمة فرق مطالبات شركة بترولتريد وبتروجاس عن استهلاك غاز شهر ٢٠١٨/١٢ .</p> <p>نحو ١٢٥ الف جنية قيمة فرق حوافز شهر ٢٠١٨/١٢ للعاملين بالشركة</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
القطاع المالي

<p>تم عمل التصويب اللازم بالتسوية رقم ١١٠٦ ع ٢٠١٩ / ٢</p> <p>تم اجراء التصويب بالتسوية رقم ١٠٥١٠ ع ٢٠١٩ / ١</p> <p>تم السداد بالشيك رقم ٨٨٣ بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣</p> <p>تم التصويب اللازم بالغاء التسوية رقم ١٢ خارج الدفاتر</p>	<p>نحو ١٨٢ الف جنيه قيمة قطع غيار مصروفة بمصنع محرم بك فى ٢٠١٨/١٠ ادرجت بالخطا بحساب الاصول الثابتة - الات - دون توافر شروط و قواعد الرسملة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .</p> <p>نحو ١٦٣ الف جنيه قيمة فرق المساهمة التكافلية بنسبة ٢.٥ فى الالف على اجمالى ايرادات الشركة طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ .</p> <p>نحو ٢٣ الف جنيه فرق المستحق لصندوق اعانة الطوارئ عن شهر ٢٠١٨/١٢ .</p> <p>و على العكس من ذلك تم تحميل حساب الاجور بالخطا بنحو ١.٢٤٠ مليون جنيه قيمة مكافآت مزعم صرفها للعاملين خلال شهرى مايو و يونيو ٢٠١٩ (شهر رمضان - عيد الفطر) يتعين اجراء التصويب اللازم</p>
<p>تم اجراء التصويب اللازم بالتسوية رقم ١٠٥٣ عمليات يناير ٢٠١٩</p> <p>تم عمل التصويب اللازم بالتسوية ١٠٦٢ ع ٢٠١٩/١ وذلك بتسوية تلك الفروق بحساب الأرباح المرحلة</p>	<p>ضمن الايرادات المتنوعة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٨٥٧ الف جنيه قيمة مبالغ تخص سنوات سابقة طبقا لما يلى :</p> <p>نحو ٧٩٨ الف جنيه قيمة فرق ضريبة دخل عن سنوات سابقة .</p> <p>نحو ٥٩ الف جنيه قيمة فرق مكافآت للعاملين عن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لم يتم صرفها . يتعين تسوية تلك الفروق بحساب الارباح المرحلة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) و اجراء التصويب</p>

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / سمير عبد العظيم عبد الحميد



محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

الرد على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية في ٢٠١٨/١٢/٣١

الرد	المحفوظة
تم عمل مطابقة حتى نوفمبر ٢٠١٨ و جرى اتخاذ اللازم نحو عمل مطابقة في ديسمبر ٢٠١٨	لم توافقنا إدارة الشركة بمحضر المطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية للتأكد من قيم تسليمات الزيت التمويني المعبأ خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٨.
مساحة ٤٣ الف متر مربع المثبتة بدفاتر الشركة بمبلغ ٨٩ الف جنيه محل النزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية تنقسم الي ٣ قطع و بياتها كالتالي :- <u>القطعة الأولى:</u>	لم تقم إدارة الشركة بتدعيم بند مخصصات أخرى لمقابلة المطالبات الواردة من محافظة الإسكندرية بشأن قطع الأراضي المقام عليها المصنع بمساحة ٤٣ ألف متر مربع وقد بلغت المطالبات مبلغ ٢٢٢ مليون جنيه وقد ظهرت قيمة الأرض في الأصول الثابتة - بند الأراضي بمبلغ ٨٩ ألف جنيه وما زالت إجراءات التسجيل معلقة
- بمساحة ٦٠٤٢.٣٤ م ٢ - مستأجرة من محافظة الإسكندرية بالعقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ شهر عقاري الإسكندرية . - تحصلت الشركة على حكماً في الاستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة استئناف عالي الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ والذي ثبت بموجبه الوعد بالبيع - التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ . - وصدر قرار المستشار القانوني للمحافظة وجهاز حماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التاجير (١٩٧٠) بسعر المتر ١.٧٥ جنيهاً . وتم إجراء واتخاذ الشهر ولم يوقع مندوب الدولة والمفوض وعليه تم الإلتجاء للقضاء للإلزام جهة الإدارة بتحرير عقد البيع النهائي . بإقامة الدعوى رقم ٥١٦٤ لسنة ٢٠١٧ م . ك الإسكندرية ضد : محافظ الإسكندرية - وآخرين بطلب : إلزام بالتوقيع على صحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع بالشهر العقاري - وتحرير عقد البيع النهائي طبقاً للحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق س.ع الإسكندرية - بصحة ونفاذ الوعد بالبيع . - وتم تقديم طلب الشهر بالمأمورية المختصة بالشهر العقاري وتم سداد قيمة الرسوم لهيئة المساحة بمبلغ ٤٨٣٢٠ جنيهاً - للمعينة وعمل كشف التحديد (مع الدعوى رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ م . ك) لعمل كشف التحديد المساحي ولم يتم الإنتهاء منه لعدم وجود استمارات مساحية لأرض قطاع مصانع محرم بك - وجاري تحرير وإعداد خرائط واستمارات مساحية - عن طريق الهيئة العامة للمساحة - والمكتب المساحي بالشهر العقاري . - وكان محدد لها جلسة ٢٠١٨/١٢/٢٧ وكان المتبع أن تقرر المحكمة حجزها للحكم في حالة عدم ورود الصحيفة المشهورة - وتقضي برفض الدعوى أو عدم قبولها - وعليه تركت الدعوى للشطب على أن تجدد خلال المواعيد القانونية . وسبق للشركة التحصل على حكماً بصحة ونفاذ الوعد بالبيع	

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

في الإستمناف رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق س. ع الإسكندرية
عن تلك المساحة .
وهناك دعوى رقم ٣٣٢٥ لسنة ٢٠١٨ براءة ذمة الشركة
عن أي دين مطالبة بالأجرة - او مقابل الإنتفاع
عن الثلاث قطع أراضي - منها تلك القطعة موجهة
لجلسة ٢٠١٩/٣/٢١ للمذكرات .
والدعوى ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ م . ك ضد محافظ الإسكندرية
ورئيس حي وسط وجهاز حماية أملاك الدولة بطلب :
١- بإلزام بابرام وتحرير عقد البيع النهائي عن الأرض الكائن
عليها مصانعها بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٩٦ المنشية
الجديدة أرقام ٥١٧ - ٥٢٨ - ٦٠٩ - خارج
الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك (ثلاث قطع متداخلة والبالغ
مساحتها ٤٣٤٥١.٧٨ متراً مربعاً ..) منها هذه القطعة
بالشروط الواردة بعقدي الإيجار المسجلان أرقام ٤٠٨٧
و٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ توثيق الإسكندرية .. وقرار السيد
رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .
لقاء الثمن المقرر يعقود الإيجار وإنذارات العرض والإيداع
المسدة من الشركة المدعية إعمالاً لشروط عقود الإيجار .
وما يترتب على ذلك من آثار - لإنتقاد الوعد بالبيع بإيجاب
وقبول والتزام الشركة المدعية بشروط الوعد بالبيع وسداد
الثمن بإنذار عرض .
٢- وبطلب براءة ذمة الشركة المدعية عن أي دين أجرة
أو مقابل إنتفاع فيما زاد عن خمس سنوات لسقوط الحق
في المطالبة به .
٣- عدم أحقية المدعى عليهم في المطالبة بالمبالغ المالية
موضوع إنذارات الحجز لعدم الاستحقاق - والبطلان وعدم
الاعتداد بالمطالبات المالية الموجهة من المدعى عليهم
للشركة المدعية .
٤- براءة ذمة الشركة المدعية عن ثمة مبالغ مالية تخص
الأرض موضوع التداوي لإنتقاد الوعد بالبيع بإيجاب وقبول
والتزام الشركة المدعية بشروط الوعد بالبيع وسداد الثمن
بإنذار عرض .
مع الزامهم بالمصروفات ومقابل الأتعاب ..
- وتم مباشرتها أمام لجنة مكتب خبراء وزارة العدل
بالإسكندرية .
- تم إيداع التقرير فيها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٢ وتبين عدم
تنفيذ الخبير لكامل منطوق الحكم التمهيدي - ومخالفته
لأحكام القضاء - بشأن الحكم الصادر للشركة بصحة ونفاذ
الوعد بالبيع - والإلتفات عن مستندات هامة وفاصلة ..
والخطأ في تفسير بنود العقد فتم التقدم بمذكرة بالطعن على
تقرير الخبراء وصدر حكماً تمهيدياً بقبول اعتراضات الشركة
على تقرير الخبير وإعادتها لمكتب خبراء وزارة العدل
لمباشرتها على ضوء الاعتراضات المبدأة من الشركة . وكان
محدد لنظرها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٢ .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

- قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧ لنظرها مع
الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ للإرتباط .

القطعة الثانية :-

والبالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨ متر مربعاً مستأجرة من
محافظة الإسكندرية بالعقد المسجل ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر
عقاري الإسكندرية .

مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م . ك
الإسكندرية .

موضوع الدعوى :

بدايتها :

- طعن على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالإمتناع
عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري
بالإسكندرية وقيد برقم ١٦١٣٠ لسنة ٦١ ق أمام محكمة
القضاء الإداري بالإسكندرية .

- قضي فيها بجلسة ٢٠٠٩/١٠/١٧ بالإحالة لمحكمة
الإسكندرية الابتدائية .

وقيدت برقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلي الإسكندرية

ضد : محافظ الإسكندرية - وآخرين

بطلب

- إلزام جهة الإدارة بإبرام وتحرير عقد البيع النهائي عن
قطعة الأرض المذكورة لقاء ثمن قدره ٢١٤٤٤.٠٦٥ جنيهاً
- براءة ذمة الشركة الطالبة عن أي دين أجرة - فيما زاد عن
خمس سنوات من تاريخ المطالبة وما زاد عن مبلغ
٢٠٩١١.١٧ جنيه أجرة سنوية .

وبجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكماً تمهيدياً بالدعوى بإحالتها
لمكتب خبراء وزارة العدل لبحث الدعوى .. وتم مباشرتها
أمام لجنة من مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية .. وتم
إيداع التقرير .. وثبت لنا من التقرير عدم تنفيذ اللجنة
لمنطوق الحكم التمهيدي .. وعدم إعمال قواعد السقوط
وبراءة الذمة .. والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة ..

- فتم إيداع مذكرة بالإعتراضات على تقرير الخبراء - وتم
إعادة الدعوى للخبراء .

- وتم مباشرتها أمام اللجنة وتم تقديم المستندات والمذكرات
المؤيدة لموقف الشركة ومركزها القانوني - وتم إيداع
التقرير فيها - وإن كان في بعضه لصالح الشركة - إلا أنه قد
شابه بعض الأخطاء الفنية - بشأن شروط التملك بشروط
المصانع - والخطأ في تفسير بنود العقد .

- قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧ لنظرها مع
الدعوى رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ للإرتباط .

القطعة الثالثة :-

- مساحتها ٢٠٥٥٢.٦٩ متراً مربعاً بموجب محضر تسليم
مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ من محافظة الإسكندرية .

وهي موضوع الدعوى رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ م . ك
الإسكندرية - مع باقي القطع (الأولى والثانية) بطلب بإبرام

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

وتحرير عقد البيع النهائي (ثلاث قطع متداخلة والبالغ مساحتها ٤٣٤٥١.٧٨ متراً مربعاً ..) بالشروط الواردة بعقدي الإيجار المسجلان أرقام ٤٠٨٧ و ٥٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ توثيق الإسكندرية .. وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .

لقاء الثمن المقرر بعقود الإيجار وإنذارات العرض والإيداع المسددة من الشركة المدعية إعمالاً لشروط عقود الإيجار . وبطلب براءة الذمة عن أي دين أجرة أو مقابل إنتفاع فيما زاد عن خمس سنوات لسقوط الحق في المطالبة به .

- وتم مباشرة الدعوى أمام لجنة من مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية .. وتم إيداع التقرير .. وثبت لنا من التقرير عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي .. وعدم إعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة - والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة قدمت أمامه فتم إيداع مذكرة بالإعتراضات على تقرير الخبراء.

- وصدر حكماً تمهيدياً بقبول اعتراضات الشركة على تقرير الخبير وإعادتها لمكتب خبراء وزارة العدل لمباشرتها على ضوء الاعتراضات المبداءة من الشركة .

- وتم إيداع التقرير فيها بجلسة ٢٠١٩/١/٢٢ وتبين :

** عدم تنفيذ الخبير لكامل منطوق الحكم التمهيدي - ومخالفته لأحكام القضاء - بشأن الحكم الصادر للشركة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع - والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة .. والخطأ في تفسير بنود العقد ، فتم التقدم بمذكرة بالطعن على تقرير الخبراء وكان محدد لنظرها جلسة ٢٠١٩/١/٢٢ قررت المحكمة نظرها بجلسة ٢٠١٩/٥/٧ لنظرها مع الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ للإرتباط . وذلك :

- للمعاملة أسوة بالقطع الأخرى نظراً لكون الشركة قامت بسداد القيمة والثمن بالسعر المقرر وقت التأجير بموجب إنذارات العرض التالية :

- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧.٢ جنيهاً عن مساحة ٢٠٥٥٢.٦٩ م٢ - مسلم لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة - فتحي مرسي أحمد .

- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨.١٦ جنيهاً عن مساحة ١٦٨٢٥.١٨ م٢ ومساحة ٦٠٤٢.٣٤ م٢ .

** ومما سبق يتضح أن الشركة قامت بسداد قيمة الأرض طبقاً لشروط عقد الإيجار البند الحادي عشر منه - والوعد بالبيع بشروط المصانع تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٥٧ .

وتم سداد مقابل الإنتفاع والأجرة حتى عام ٢٠٠٠ .

المطالبة المالية :-

فوجنت الشركة بمطالبات من جهاز حماية املاك الدولة بمبالغ مالية باهظة لا تتناسب مع الواقع - و لم نتوصل

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

لأسس المحاسبة التي بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لأكثر من مرة و آخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لترك الأمر للقضاء وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية أملاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم في المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضى وقبل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام. كذلك ستقوم الشركة بعرض الأمر على الهيئة العامة للإستثمار بالقاهرة لإحالة هذا الموضوع للجنة الوزارية لفض المنازعات وذلك لتفتين وضع الأرض من حيازة إلى ملكية بالنسبة للثلاث قطع وفي حالة إنهاء الموضوع لصالح الشركة سوف يتم التنازل عن القضايا المرفوعة من الشركة ضد المحافظة .

سيتم التسوية فور ورود الاسعار النهائية

قامت إدارة الشركة باحتساب فروق أسعار الزيت بمبلغ ١.٨٧٧ مليون جنيه أدرجت ضمن أرصدة دائنة أخيرى على أساس تقديري .

بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :-

٢٠١٤/٠٠ تقريباً بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائماً آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليثى مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة وباعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير .

وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة .

و تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٨ لاثبات نقل ملكية و تسجيل تلك المساحات و تم تكليف القطاع القانونى بالشركة للقيام باثبات نقل الملكية و التسجيل لتلك الاراضى باسم الشركة حيث ان شركة الغازات كانت مخصصة لها تلك الاراضى من المحافظة بمقابل انتفاع و

باقي المساحة الخاصة بقرار التامين الصادر من السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ و الذى قيد فى ١٩٦٤/١/٢٤ لتقييم الشركة الحديثة للاغذية تنفيذاً للقرار ١٩٦٣/٨٩١ و القرار رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٠

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

<p>لتشكيل لجان تقييم المنشآت و الشركات الصناعية التابع للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية و سيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري و المساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية و جاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم .</p> <p>وقد قامت الشركة بتقـــديم خطاب السيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الوارد تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب رقم ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٢٠١٨ محرم بك الى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ .</p> <p>وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>اما بالنسبة للاصول التي الت للشركة مقابل مديونية العميل / احمد عبد الحميد الفلاح .</p> <p>فقد تم عرض بيع قطعة الارض بمدينة قويسنا بمساحة ١٥٣١ متر مربع و كذلك مباني مدينة السادات للبيع بجلسة المزاد العلني بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٩</p> <p>و تم بيع الارض اما مباني مدينة السادات و نظرا لعدم الوصول للسعر المناسب فقد تم رفض البيع .</p>	<p>تضمن بند مشروعات تحت التنفيذ مبلغ وقدره ٢.٩٥٠ مليون جنيه قيمة مشروع وحدة السيليكات والذي مازال لم يتم استلامه نظراً لوجود عيوب والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٣٨٣١</p>
<p>هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م.ك اسكندرية و قد تم احوالها للخبير وكان آخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والجلسة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤</p> <p>بالاحالة للجنة الخبراء ويتم المتابعة عن طريق القطاع القانوني بالشركة وسيتم اتخاذ ما يلزم بشأن تقدير قيمة الاضمحلال المتوقع لتلك الوحدة في ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداولة مع المقاول وما تسفر عنه أعمال التطوير لمحور المحمودية .</p>	<p>تضمنت أرصدة العملاء والأرصدة المدينة مبلغ ٥.٩٣١ مليون جنيه أرصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات ومقام عليها دعاوى قضائية وقد قدرت الشركة الاضمحلال في قيمتها بالكامل .</p>
<p>تسعى الشركة جاهدة لتحصيل تلك المديونيات المتوقفة منذ سنوات ، هذا وقد نجحت الشركة بالفعل في تحصيل مديونية العميل عبدالحميد الفلاح والتي كانت متوقفة منذ سنوات وذلك ببيع قطعة أرض بمدينة قويسنا بمساحة ١٥٣١ متر مربع تم بيعها بالمزاد العلني بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٩ بنحو ٢.٧٥٥ مليون جنيه .</p> <p>كذلك سبق تحصيل مبلغ ٥٠ ألف جنيه من العميل / أمير حمد الله نصار وذلك بالإيصال رقم ٨١٩٢ بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢</p>	<p>رئيس قطاع الشؤون المالية</p> <p>محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم عبد الحميد

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد